

## التطورات الرئيسية منذ مارس / آذار 2001

### الدول الأطراف

**ألبانيا:** في الرابع من أبريل / نيسان 2002 إنتهت ألبانيا من تدمير مخزونها من الألغام المؤلف من 1,683,860 لغماً مضاداً للأفراد. لم يتم إستيقاء أية ألغام لإغراض التدريب. رصدت ألبانيا 85 منطقة ملغومة مشكلة حوالي 14 مليون متر مربع من الأراضي. النقص في التمويل أعاق جهود إزالة الألغام. خلال العام 2001 تم تطهير إجمالي 302,000 متر مربع من الأراضي، محتوية على 744 لغماً مضاداً للأفراد. حصدت الألغام و الذخائر غير المنفجرة ضحايا جدد للألغام في العام 2001 بإنخفاض ملحوظ عن السنة الماضية. ألبانيا أودعت تقريرها الأول للمادة 7 في أبريل / نيسان 2002.

**الجزائر:** صادقت الجزائر على معاهدة حظر الألغام في التاسع من شهر أكتوبر / تشرين الأول 2001 و في الأول من أبريل / نيسان 2002 دخلت المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة لها. تم تأسيس لجنة وزارية مسؤولة عن قضايا الألغام.

**أنغولا:** صادت أنغولا على المعاهدة في الخامس من يوليو / تموز 2002. منذ إتفاقية أبريل / نيسان 2002 للسلام لم ترد أي تقارير عن استخدام الألغام المضادة للأفراد. أنشأت الحكومة قطاع جديد و هو اللجنة الوطنية لإزالة الألغام و المساعدة الإنسانية ليكون مسؤولاً عن وضع السياسات، التنسيق في قضايا الألغام و مساعدة ضحايا الألغام، و تصميم خطة وطنية جديدة لقضايا الألغام. استناداً إلى ما أفادته منظمة غير حكومية عاملة في أنغولا تم تطهير 6.8 مليون مربع من الأراضي خلال العام 2001. 339 حائنة للألغام و الذخائر غير المنفجرة حصدت 660 ضحية في العام 2001 و هو إنخفاض ملحوظ من العام 2000.

**الأرجنتين:** صرحت الأرجنتين للمرصد العالمي للألغام أنه من بين 13,025 لغماً التي قررت رسمياً الاحتفاظ بها لإغراض التدريب، 12,025 ستقرغ من مكوناتها المتفجرة و تجلعهما " ألغام تدريبية" حاملة، كما أعلنت الأرجنتين و لأول مرة بأن الجيش سيحتفظ بـ 1,160 لغماً مضاداً للأفراد من صنف -FMK 1 لإستخدامها كصمامات للألغام المضادة للمركبات. على ما يبدو لإغراض التدريب. الرقم الإجمالي للألغام المخزونة ارتفع بمقدار 7,343. تم تطوير خطط تدمير جديدة. بيّن فلم وثاقي أن الألغام موجودة على كلا جانبي الحدود التشيلية - الأرجنتينية.

**أستراليا:** منذ سبتمبر / أيلول 2001 أشرتكت أستراليا في ترؤس اللجنة الدائمة لتدمير المخزون التابع لمعاهدة حظر الألغام. كما أنها ساعدت دول أخرى في تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد. الحكومة الأسترالية و الشبكة الأسترالية للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية تعمل بتعاون من أجل تشجيع عولمة معاهدة حظر الألغام، و خصوصاً في جنوب شرق آسيا و الباسيفيك. منحت أستراليا 12 مليون دولار أسترالي (6,4 مليون دولار أمريكي) لقضايا الألغام للسنة المالية 2001-2002.

**ألمانيا:** ما زالت ألمانيا تلعب دوراً بارزاً في تشجيع عولمة و التطبيق الشامل لمعاهدة حظر الألغام. في سبتمبر / أيلول 2001 عينت ألمانيا لتشارك بالقيام بمهام مقرر اللجنة الدائمة للأوضاع العامة و عمليات المعاهدة. و في الوقت الذي تضاعف تمويلها لقضايا الألغام في العام 2000 إلا أنه في العام 2001 عاد تمويلها إلى مستواه السابق 13,7 مليون شلنغ نمساوي (حوالي 888,000 دولار أمريكي). خصص تمويل كبير لقضايا الألغام في أفغانستان.

**بنغلاديش:** في أغسطس / آب 2001 أسست بنغلاديش اللجنة الوطنية لتطبيق معاهدة حظر الألغام. و حتى فبراير 2002 كتيبة الجيش البنغالي نفذت عمليات إزالة الألغام في اثيوبيا كفريق من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. في مايو / أيار 2002 حضرت بنغلاديش اجتماع المجلس غير الدوري لمعاهدة حظر الألغام لأول مرة. بنغلاديش لم تودع تقريرها الأول للمادة 7 الذي كان و اجب الأداء في 28 أغسطس / آب 2001.

**بلجيكا:** ما زالت بلجيكا تلعب الدور القيادي لتشجيع عولمة معاهدة و تطبيق المعاهدة حظر الألغام. لقد وافقت الدول الأطراف في أن تترأس بلجيكا الاجتماع الرابع للدول الأطراف في جنيف في سبتمبر / أيلول 2002. إنخفض تمويل بلجيكا لقضايا الألغام في العام 2001.

**بنين:** في مارس / آذار 2002 بنين أسست اللجنة الوزارية من أجل إعداد مسودة تشريع تطبيق المعاهدة. فرنسا قدمت دعماً مالياً لتأسيس المركز الإقليمي للتدريب على إزالة الألغام في بنين.

**الموسنة و الهرسك:** تمت المصادقة على قانون جديد لعمليات إزالة الألغام في فبراير / شباط 2002. الممولين قدموا 16,6 مليون دولار أمريكي لتمويل قضايا الألغام في العام 2001. عمليات إزالة الألغام ظهرت بين 5,5 - 6 مليون متر مربع من الأراضي في العام 2001 و تم استطلاع 73,5 مليون متر مربع من الأراضي. من المتوقع البدء بعملية استطلاع وطنية شاملة في نوفمبر / تشرين الثاني 2002. في العام 2001 حصدت 87 ضحية للألغام و الذخائر غير المنفجرة و هو إنخفاض عن العام 2000.

**بوتسوانا:** بوتسوانا أودعت تقريرها الأول للشفافية للمادة 7 معلنة بشكل رسمي أن ليس لديها مخزون من الألغام، باستثناء ما كان بهدف التدريب.

**البرازيل:** في 31 أكتوبر / تشرين الأول 2001 سنت البرازيل التشريع الوطني لتطبيق - قانون رقم 300. 10. بعد سبتمبر / أيلول 2001 بدأت البرازيل في تدمير مخزونها من الألغام و بحلول نهاية العام دمرت حوالي 13,194 لغماً. حدد موعد الإنتهاء من التدمير ببيوليو/ تموز 2002. البرازيل ستحتفظ بـ 16,545 لغماً مضاداً للأفراد و هو أعلى رقم بين كل دول الأطراف. أخيراً قدمت البرازيل تصريحاً تفسيرياً مهماً حول الألغام المضادة للمركبات مع أجهزة منع المناولة، حول العمليات المشتركة مع دول غير الأطراف، و حول تخزين و عبور الألغام الأجنبية المضادة للأفراد.

**بلغاريا:** الإتفاقية التي وقعت مع تركيا حول عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد و إزالتها من الحدود المشتركة دخلت حيز النفاذ في الأول من مايو/ أيار 2002. بلغاريا صرحت إنتهاءها من إعادة تحويل تجهيزات تصنيع الألغام المضادة للأفراد. قدمت بلغاريا تقريراً مفصلاً للمرصد العالمي للألغام حول مخزونها من الألغام المضادة للمركبات و صرحت بأنه ليس بحيازتها ألغاماً تتعارض و معاهدة حظر الألغام.

**بوركينافاسو:** تبنت بوركينافاسو مرسوماً لدمج معاهدة حظر الألغام في تشريعها الوطني في 2 مايو/ أيار 2001. رغم أن بوركينافاسو لا تملك مخزوناً من الألغام إلا أنها محتفظة بحقها في استبقاء 500 لغم كحد أعلى من الألغام المضادة للأفراد بهدف التدريب.

**كمبوديا:** لقد إنتهى برنامج استطلاع آثار الألغام في كمبوديا في أبريل / نيسان 2002 و كشف أن: تقريباً نصف عدد القرى إما يعرف أو يعتقد بأنها ملغومة بالألغام و الذخائر غير المنفجرة. في العام 2001 تم تطهير إجمالي 21,8 مليون متر مربع من الأراضي بما فيها 29,538 لغماً. في العام 2001 حصدت 813 ضحية للألغام و الذخائر غير المنفجرة. ما زال إكتشاف و تدمير آلاف الألغام المخزونة مستمراً.

**كندا:** ما زالت كندا تلعب الدور القيادي الرئيسي لعولمة و التطبيق الشامل لمعاهدة حظر الألغام. اشتركت كندا في تنظيم المؤتمرات في ماليزيا، تايواند و تونس. كما أنها سهلت تدمير مخزون الألغام في عدد من الدول. اشتركت في ترؤس اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و نسقت المجموعة الدولية لعولمة المعاهدة. المساهمات المالية للحكومة الكندية لقضايا الألغام إرتفعت بشكل ملحوظ إلى 27,7 مليون دولار كندي (17,9 مليون دولار أمريكي) في السنة المالية 2001/2002.

**تشاد:** صدرت نتائج الاستطلاع الوطني لآثار الألغام التي أختتمت في تشاد في مايو / أيار 2001 و التي كشفت أن نسبة المجتمعات المتأثرة بشكل شديد بالألغام أكثر مما كان يعتقد في البداية كما أن التوزيع الجغرافي لهذه المناطق واسعة بشكل غير معقول. عملية استطلاع آثار الألغام كشفت أن 417 منطقة موبوءة بالألغام تغطي إجمالي 1,801 مليون متر مربع من الأراضي؛ الألغام و الذخائر غير المنفجرة تؤثر على 249 مجتمع محلي و إجمالي 284,435 شخصاً. تشاد كشفت - و لأول مرة - أن مخزونها من الألغام يتألف من 2,803 لغماً. كما أفادت عن قيامها بتدمير 1,210 لغماً في يونيو / حزيران 2001 و أبريل / نيسان 2002. أودعت تشاد تقريرها الأول للشفافية بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2001 و أيضاً التقرير اللاحق المؤرخ في 29 أبريل / نيسان 2002.

**تشيلي:** صادقت تشيلي على معاهدة حظر الألغام في 10 سبتمبر / أيلول 2001. الجيش التشيلي دمر 14,000 لغماً من مخازنها في 13 سبتمبر / أيلول 2001. و قد أعلنت تشيلي أن 50% من مخزونها من الألغام ستدمر بحلول أغسطس / آب 2002 و الباقي بحلول نهاية العام 2003. تم تأسيس المفوضية الوطنية لإزالة الألغام. الاستطلاع الميداني للمرصد العالمي للألغام كشف عن وجود مشاكل متعلقة بسوء التسوير و علامات التنبية في حقول الألغام في بعض المناطق.

**كلومبيا:** في 25 يوليو / تموز 2002 دخل التشريع الوطني المتعلق بتطبيق المعاهدة و الذي يحتوي على جزاءات عقابية حيز النفاذ. في الثامن من أكتوبر / تشرين الأول 2001 أسست الحكومة لجنة (المفوضية الوطنية بين الوزارية لقضايا الألغام) CINAMA للتنسيق في قضايا الألغام و مراقبة تطبيق معاهدة حظر الألغام.

البرنامج الحكومي لرصد الألغام المضادة للأفراد المشمول ضمن برنامج الوقاية من حوادث الألغام المضادة للأفراد، أصبح فاعلاً في العام 2001. في 15 مارس / آذار 2002 أودعت كولومبيا تقريرها الأول للمادة 7 للشفافية. صرحت كولومبيا أن مخزونها من الألغام يتألف من 20,312 لغمًا. تعمل كولومبيا على وضع خطة وطنية لتدمير مخزون الألغام و إزالة الألغام و تتوقع أن عملية إزالة الألغام ستحتاج إلى 20 سنة. كما صرح مسؤولون رسميون أن حقول الألغام العسكرية التي تحيط بالمواقع الاستراتيجية لن تطهر ما دامت الحرب مستمرة. يعتقد أنه على الأقل 256 مديرية من أصل 1,097 مديرية في 28 مقاطعة من 31 مقاطعة في البلاد موبوءة بالألغام. هذا و تفيد الحكومة عن الإزدياد المستمر لإستخدام الألغام من قبل الجيوش و الجماعات غير الرسمية FARC, ELN و AUC. و قد إرتفع عدد ضحايا الألغام بسبب إرتفاع حدة النزاع. ففي الأشهر العشرة الأولى من العام 2001، رصدت 201 ضحية جديدة: أي بمعدل ضحيتين كل ثلاثة أيام. في سبتمبر / أيلول 2001 خلال المؤتمر الثالث لدول الأطراف عينت كولومبيا للأشترك في مهام المقرر للجنة الدنمة لمساعدة الضحايا.

**جمهورية كونغو:** دخلت معاهدة حظر الألغام حيز النفاذ بالنسبة لكونغو في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2001. جمهورية الكونغو أعلنت عن وجود 5,092 لغمًا في مستودعاتها و سيتم الاحتفاظ بـ 400 لغمًا لأغراض التدريب.

**جمهورية كونغو الديمقراطية:** إنضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى معاهدة حظر الألغام في الثاني من مايو/ أيار 2002. أستضافت الحكومة في 2-3 مايو / أيار 2002 ورشة عمل دولية حول معاهدة حظر الألغام و قضايا الألغام في جمهورية كونغو الديمقراطية. تقلى المرصد العالمي للألغام إعترافاً حول استمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل متمردي الحشد الكونغولي للديموقراطية و مزاعم حول استخدام قوات بوروندي للألغام. لم ترد إلى مسامع المرصد العالمي للألغام أي مزاعم حول استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل قوات حكومة كونغو الديمقراطية خلال فترة هذا التقرير. تم إنشاء مركزاً للتنسيق في قضايا الألغام في فبراير / شباط 2002. حتى يوليو / تموز 2002 منظمة المعاقين الدولية كانت المنظمة الوحيدة في المنطقة التي تنفذ عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية و تقدم برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**كوستاريكا:** عانى برنامج إزالة الألغام في كوستاريكا من أزمات مالية حادة منذ ديسمبر/ كانون الأول 2001 و الذي أدى في نهاية المطاف إلى إيقاف العمليات. التشريع الوطني لتطبيق المعاهدة "حظر الألغام المضادة للأفراد" دخل حيز النفاذ في 17 أبريل / نيسان 2002. أودعت كوستاريكا تقريرها الأول للشفافية للمادة 7 حيث أكدت فيه أن كوستاريكا ليس لديها مخزون من الألغام المضادة للأفراد. أخيراً من المتوقع إنتهاء منظمة الدول الأمريكية من عملية الاستطلاع الوطنية الشاملة في أغسطس / آب 2002.

**كرواتيا:** في العام 2001 تم تدمير 56,028 لغمًا مضاداً للأفراد من المستودعات و تبقي 132,048 لغمًا. كرواتيا اشتركت في ترؤس اللجنة الدائمة لتدمير مخزون الألغام منذ سبتمبر / أيلول 2001. خلال العام 2001 تم تسليم 42,3 مليون متر مربع من الأراضي إلى المجتمعات المحلية لإستخدامها، بينها 13,6 مليون عن طريق إزالة الألغام و 28,7 مليون خفضت بعد الاستطلاع. أفاد مركز كرواتيا لقضايا الألغام أن في العام 2001 أنفقت كرواتيا أكثر من 26 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام - زيادة بمقدار الربع تقريباً. في العام 2001 رصدت 34 ضحية للألغام و النخائر غير المنفجرة بينهم تسعة قتلى، بينما خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2002 رصدت 13 ضحية للألغام من بينهم إثنين من خبراء إزالة الألغام.

**جمهورية التشيك:** إنتهت جمهورية التشيك من تدمير مخزونها من الألغام المؤلف من أكثر من 360,000 لغمًا مضاداً للأفراد في يونيو / حزيران 2001. في أكتوبر / تشرين الأول 2001 تم إنشاء مجموعة العمل بين-الوزارية من أجل الاستجابة للقضايا المتعلقة بمعاهدة حظر الألغام و إتفاقية الأسلحة التقليدية. استجابة للتساؤل الوارد في تقرير المرصد العالمي للألغام في العام 2001 صرحت جمهورية التشيك أنها لا تعتبر استخدام الألغام المضادة للمركبات مع الأسلاك المعدنية الحساسة خرقاً لمعاهدة حظر الألغام.

**الدانمارك:** تمويل الدانمارك لقضايا الألغام في العام 2001 شكل 119,4 مليون كرون دانماركي (14,4 مليون دولار أمريكي) و هو إرتفاع ملحوظ من العام 2000.

**جيبوتي:** هي الدولة الطرف الوحيدة التي موعدها النهائي لتدمير المخزون من الألغام هو الأول من مارس / آذار 2003 و لم تبدأ بعد بالتدمير، و لم تودع تقرير الشفافية الأول و لا كشفت عن أي معلومات متعلقة بمخزونها من الألغام أو خططها للتدمير. حسب إفادة بعض التقارير تم إنشاء المفوضية الوطنية لإزالة الألغام و التي ستكون مسؤولة عن كل جوانب تطبيق المعاهدة. بعد مايو / أيار 2001 بدأ الجيش الوطني بعمليات إزالة الألغام و وضع العلامات في المقاطعات الشمالية. في سبتمبر / أيلول خبراء إزالة الألغام نفذوا عملية استطلاع من المستوى الأول في نفس المنطقة.

**الكوادور:** إنتهت الأكوادور من تدمير مخزونها من الألغام في 11 سبتمبر / أيلول 2001. كما دمرت إجمالي 260,302 لغماً مضاداً للأفراد، و راجعت كمية الألغام التي كانت تنوي استبقؤها لأغراض التدريب من 16,000 لغماً إلى 4,000 لغماً. حسب إفادة بعض التقارير حالياً تنفذ العديد من عمليات استطلاع آثار الألغام.

**آل سلفادور:** تم وضع مسودة التشريع الوطني لتطبيق معاهدة حظر الألغام. آل سلفادور أودعت تقريرها الأول للمادة 7 في 31 أغسطس / آب 2001 و التجديدي السنوي في 29 أبريل / نيسان 2002. صرحت آل سلفادور عن تدمير 1,291 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها من الألغام في العام 2000 مخلفة 5,344 لغم في المستودعات. في نوفمبر / تشرين الثاني 2001 تم تأسيس لجنة بين-إدارية معنية بمعاهدة حظر الألغام والمسؤولة عن التنسيق بين المنظمات الوطنية و الدولية في برامج إزالة الألغام و إعادة تأهيل ضحايا الألغام.

**أريتريا:** إنضمت أريتريا لمعاهدة حظر الألغام في 27 أغسطس / آب 2001 و دخلت المعاهدة بالنسبة لها حيز النفاذ في الأول من فبراير / شباط 2002. منظمين غير حكوميتين نفذتا عمليات استطلاع في العام 2001، كما بدأت الإعدادات المبدئية لعملية استطلاع وطنية شاملة في مارس / آذار 2002. ازدادت برامج إزالة الألغام و التوعية التعليمية بمخاطر الألغام بشكل كبير. أفادت UNMEE MACC أنه من نوفمبر / تشرين الثاني 2000 و حتى ديسمبر / كانون الأول 2001 تم تطهير أكثر من 10 ملايين متر مربع من الأراضي و 989 كيلومتر من الطرقات و دمرت أكثر من 1,865 لغماً. تم تدريب أكثر من 400 أريتري على عمليات إزالة الألغام في العام 2001. تم التبليغ عن 154 ضحية جديدة للألغام و الذخائر غير المنفجرة في العام 2001 نصف العدد تقريباً حصده بين مايو / أيار - يونيو / حزيران بسبب عودة اللاجئين و المبعدين إلى وطنهم.

**فرنسا:** استمرت فرنسا في لعب دورها البارز في توجيه قضية عولمة و الإمتثال لمعاهدة حظر الألغام. في سبتمبر / أيلول 2001 فرنسا اشتركت بالقيام بمهام مقرر اللجنة الدائمة لمساعدة ضحايا الألغام. المفوضية الوطنية لأزالة الألغام المضادة للأفراد (CNEMA) أبدت قلقها إزاء بعض أنواع الألغام الفرنسية المضادة للمركبات التي قد تعمل كالألغام المضادة للأفراد. قدمت فرنسا حوالي 2,7 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2001 بزيادة عن العام المنصرم.

**ألمانيا:** في العام 2001 قدمت ألمانيا حوالي 13,7 مليون يورو (12,3 مليون دولار أمريكي) لتمويل لقضايا الألغام. كما خصصت للعام 2002 أكثر من 17 مليون يورو (15,3 مليون دولار أمريكي) لقضايا الألغام. ألمانيا وضحت موقفها بخصوص العمليات العسكرية المشتركة مع الدول غير الموقعة على معاهدة حظر الألغام، و بخصوص مخزون الألغام الأمريكية المضادة للأفراد و عبور الألغام المضادة للأفراد عبر أراضي ألمانيا. المبادرات و النشاطات المتعلقة بحظر أو تقييد الألغام المضادة للمركبات بدأت بالإرتفاع.

**غواتيمالا:** في العام 2001 طهر الجيش منطقة تغطي 7,749 متر مربع من الأراضي. و أيضاً في العام 2001 مؤسسة الإطفائيين المتطوعين نفذوا برنامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام في ست مجتمعات محلية في مديرية سان ماركوس و التي وصلت 80,000 شخصاً.

**غينيا بيساو:** معاهدة حظر الألغام دخلت حيز النفاذ بالنسبة لغينيا بيساو في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2001. في مارس / آذار 2002 أجري جرد لموجودات الألغام المضادة للأفراد و التي كشفت عن مخزون مؤلف من 4,997 لغماً. في سبتمبر / أيلول 2001 أسست رسمياً المفوضية الوطنية للإزالة الإنسانية الألغام. بين نوفمبر / تشرين الثاني 2000 و أبريل / نيسان 2002، إزيلت الألغام عن 175,000 متر مربع من الأراضي. التقرير الأولي للشفافية لغينيا بيساو الذي كان واجب الأداء في 30 أبريل / نيسان 2002 لم يودع بعد.

**هوندوراس:** عمليات إزالة الألغام التي كان مخطط لإنهائها في العام 2001 الآن عدل موعدها الأخير إلى نهاية العام 2002. في أبريل / نيسان 2002 صرحت الهوندوراس أن الدولة قد نفذت 98,56% من أهدافها لإزالة الألغام. منذ سبتمبر / أيلول 2001 اشتركت الهوندوراس في ترؤس اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة التأهيل الاجتماعية-الإقتصادية لمعاهدة حظر الألغام.

**هنغاريا:** المعلومات التي تقيد عن وجود كميات كبيرة من الذخائر غير المنفجرة، ما زالت ترد و بشكل متصاعد؛ بما فيها الألغام، من مخلفات الحرب العالمية الثانية و الاحتلال السوفييتي و التي لم تكتشف بعد. هنغاريا لديها بديل - تحت التطوير - للألغام الأرضية. هنغاريا لم تؤكد بعد ما إذا إنتهت من تدمير ألغامها المضادة للمركبات من صنف UKA-63 المعدة بصمامات السقاطات السلكية، و التي تعمل كالألغام المضادة للأفراد.

**إيرلندا:** قدمت إيرلندا 2,243,204 يورو (2,014,397 دولار أمريكي) لتمويل قضايا الألغام في العام 2001 و هو إرتفاع ملحوظ عن العام 2000.

**إيطاليا:** إلى مايو / أيار 2002 بقي تدمير فقط 460,000 لغماً مضاداً للأفراد من أصل 7,1 مليون لغم. إيطاليا قدمت حوالي 5,6 مليون يورو (5 مليون دولار أمريكي) لقضايا الألغام في العام 2001 بزيادة عن العام 2000. تم تبني نظام تطبيق صندوق الإعتماد الدولي الجديد للإزالة الإنسانية للألغام في 17 ديسمبر / كانون الأول 2001. اللجنة الوطنية للقضايا الإنسانية للألغام تم إعادة تشكيلها في مارس / آذار 2002.

**اليابان:** إنخفض تمويل اليابان لقضايا الألغام حوالي 40% في العام 2001 ليشكل 741 مليون ين ياباني (6,98 مليون دولار أمريكي). في يناير / كانون الثاني 2002 أنفقت اليابان 19,22 مليون دولار أمريكي لتمويل العمليات الطارئة لقضايا الألغام في أفغانستان. دمرت اليابان 605,040 لغماً مضاداً للأفراد بينها 382,680 فقط بين مارس / آذار 2001 و فبراير / شباط 2002.

**الأردن:** دمرت الأردن 10,000 لغماً أخرى مضادة للأفراد من مخازنها في أبريل / نيسان 2002. و منذ أن بدأ البرنامج الوطني لإزالة الألغام في العام 1993 تم تطهير 116 حقل لغماً يحتوي على 84,157 لغماً و مغطياً ثمانية ملايين متر مربع من الأراضي.

**كينيا:** أودعت كينيا تقريرها الأول للمادة 7 للشفافية في 27 ديسمبر / كانون الأول 2001. و قد صرحت أن لديها 38,774 لغماً مضاداً للأفراد، و سيتم الاحتفاظ بحوالي 3,000 لغماً لأغراض التدريب. في سبتمبر / أيلول 2001 تم اختيار كينيا للإشتراك في القيام بمهام المقرر للجنة الدائمة لإزالة الألغام. الجيش الكيني يعمل ضمن فرق عمليات إزالة الألغام التي تنفذها الأمم المتحدة على إمتداد الحدود الأريتريّة - الأثيوبية.

**مقدونيا – جمهورية يوغسلافيا السابقة:** حتى يونيو / حزيران 2002 مقدونيا ج.ي. السابقة لم تبدأ بتدمير مخزونها من الألغام المؤلف من 42,871 لغماً مضاداً للأفراد، لكن كان لديها خطة بإنهاء التدمير قبل حلول الموعد النهائي المتمثل بالأول من مارس / آذار 2003. قررت مقدونيا ج.ي. السابقة الاحتفاظ بـ 4,000 لغماً لأغراض التدريب بدلاً من 50 لغماً. مركز التنسيق في قضايا الألغام في كوسوفو و اللجنة الدولية للصليب الأحمر أرسلت بعثات تقييمية إلى مقدونيا ج.ي. السابقة في العام 2001. و في سبتمبر / أيلول 2001 خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام أفتتحت مكتباً لقضايا الألغام في سكوبيي. منظمين غير حكوميين تابعة لليونسكو و الهرسك ظهرت 1,7 مليون متر مربع من الأراضي في مقدونيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة في العام 2001. اللجنة الدولية للصليب الأحمر طورت برنامجاً للتوعية التعليمية بمخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر المقدونية. مجموعة NLA المتمردة صرحت بأنها استخدمت الألغام المضادة للأفراد و بأنها ستستمر في استخدامها، رغم ذلك لم ترد أي تقارير مؤكدة حول الاستخدام الجديد للألغام خلال فترة هذا التقرير. البيانات التي جمعت من تقارير وسائل الإعلام تفيد أن الألغام و الذخائر غير المنفجرة حصدت 28 قتيلاً و 20 جريحاً في العام 2001.

**ماليزيا:** في أغسطس / آب 2001 ماليزيا استضافت الندوة الأولى حول تدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد و غيرها من الذخائر العسكرية في المنطقة الآسيوية.

**مالطا:** مالطا أصبحت دولة طرفاً في معاهدة حظر الألغام في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2001. أودعت مالطا تقريرها الأول للمادة 7 للشفافية في 30 أبريل / نيسان 2002.

**موريتانيا:** مجموعة استشارات قضايا الألغام أرسلت بعثة تقييمية في ديسمبر / كانون الأول 2001 كما نفذت خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام تقييماً في العام 2002. موريتانيا أودعت تقريرها الأول للشفافية المؤرخ بـ 20 يونيو / حزيران 2001 و تجديده السنوي في 12 يونيو / حزيران 2002. موريتانيا أفادت أن مخزونها من الألغام يتألف من 5,728 لغماً و أنها ستحتفظ به.

**موريتوس:** أودعت موريتوس تقريرها الأول للشفافية في 20 مايو / أيار 2002 مشيرةً إلى أن لدى كتيبة القوات المتحركة الخاصة من قوات الشرطة لموريتيس 93 لغماً غير معدنيا من الألغام المضادة للأفراد.

**ملدوفا:** أودعت ملدوفا تقريرها الأول للشفافية في 8 أبريل / نيسان 2002 مصرحة أن مخزونها من الألغام يتألف من 12,121 لغماً مضاداً للأفراد. ملدوفا و حلف الشمال الأطلسي وقعا على إتفاقية في يونيو / حزيران 2001 من أجل مساعدة ملدوفا على تدمير مخزونها من الألغام و الذي يجب أن ينتهي في العام 2002.

**موزمبيق:** نشرت النتائج النهائية لعملية الاستطلاع الوطنية في موزمبيق في سبتمبر / أيلول 2001. حوالي 791 مجتمعاً محلياً في موزمبيق موبوءاً بحوالي 1,374 منطقة مشبوهة بالألغام. في نهاية العام 2001 المؤسسة الوطنية لإزالة الألغام وضعت أول خطة وطنية خمسية لقضايا الألغام (2002-2006). في سبتمبر / أيلول 2001 دمرت موزمبيق أول 500 لغم مضاد للأفراد من مخزونها، الـ 37,318 لغمًا المتبقية يجب تدمير قبل الأول من مارس / آذار 2003. في العام 2001 تم التبليغ عن 60 حادثة للألغام و التي حصدت 80 ضحية.

**ناميبيا:** في العام 2001 على الأقل تسعة أشخاص قتلوا و جرح 41 آخرين في حوادث للألغام / الذخائر غير المنفجرة بإنخفاض ملحوظ عن السنة الماضية. اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدأت أول مشروع للتوعية التعليمية بمخاطر الألغام في ناميبيا في العام 2002. ناميبيا لم تودع تقريرها الأول للشفافية الذي كان واجب الأداء في 28 أغسطس / آب 1999.

**هولندا:** استمرت هولندا بعلب الدور القيادي في تشجيع عولمة و التطبيق التام لمعاهدة حظر الألغام. اشتركت هولندا في ترؤس اللجنة الدائمة لإزالة الألغام حتى سبتمبر / أيلول 2001. كما أنها تتسق العمل حول مخلفات الحرب المتفجرة في إتفاقية الأسلحة التقليدية. في العام 2001 ساهمت هولندا بـ 15,5 مليون يورو (حوالي 13,9 مليون دولار أمريكي) لقضايا الألغام.

**نيوزيلاند:** استمرت نيوزيلاند تأييدها الدولي لدعم معاهدة حظر الألغام كما رفعت مساهماتها لبرامج قضايا الألغام.

**نيكاراغوا:** استضافت نيكاراغوا من 18 إلى 21 سبتمبر / أيلول 2001 الاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام. كرئيس للاجتماع الثالث للدول الأطراف نيكاراغوا أيضاً قامت بمهام رئيس اللجنة المنسقة منذ سبتمبر / أيلول 2001. و من سبتمبر / أيلول 2000 وحتى سبتمبر / أيلول 2001 أشتركت نيكاراغوا في ترؤس اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا. دمرت نيكاراغوا 115,000 لغمًا مضاداً للأفراد من مخزونها و تخطط بتدمير الـ 18,313 لغمًا المتبقية بحلول سبتمبر / أيلول 2002. حتى يونيو / حزيران 2002 ظهرت نيكاراغوا أكثر من 2,5 مليون متر مربع من الأراضي و أزلت 78,374 لغمًا. الآن نيكاراغوا تتوقع الإنتهاء من برامج إزالة الألغام في العام 2005 و ليس 2004 كما خطط له في الماضي.

**النيجر:** أفادت النيجر أن ليس لديها مخزون من الألغام و هو مناقض للمعلومات السابقة.

**نيجيريا:** إنضمت نيجيريا لمعاهدة حظر الألغام في 27 سبتمبر / أيلول 2001. وجد حطام الألغام المضادة للأفراد بين مختلف حطام الذي خلفته الانفجارات الضخمة خلال عملية نقل مستودع الذخائر العسكرية في يناير / كانون الثاني 2002.

**النرويج:** ما زالت النرويج تعلق دوراً بارزاً في تشجيع التطبيق التام لمعاهدة حظر الألغام و تطوير برنامج عمل المجالس غير الدورية. النرويج ترأست الاجتماع الثاني للدول الأطراف إلى سبتمبر / أيلول 2001 و أشتركت في ترؤس اللجنة الدائمة للأوضاع العامة و عمليات المعاهدة منذ سبتمبر / أيلول 2001. شكلت المساهمات المالية للنرويج 176,85 مليون كرون نرويجي (19,65 مليون دولار أمريكي).

**البيرو:** لعبت البيرو الدور القيادي في برنامج عمل المجالس غير الدورية لمعاهدة حظر الألغام و تشجيع تطبيق المعاهدة. اشتركت البيرو في ترؤس اللجنة الدائمة لإزالة الألغام حتى سبتمبر / أيلول 2001، و منذ ذلك الحين اشتركت في القيام بمهام المقرر للجنة الدائمة للأوضاع العامة و العمليات. في سبتمبر / أيلول 2001 إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد. كما أنها خفضت من حجم الألغام التي كانت تنوي استبقاؤها بغرض التدريب إلى 4,024 لغم و دمرت 322,892 لغمًا. في يونيو / حزيران 2002 إنتهى الجيش البيروفي من عملية إزالة الألغام من على إمتداد 18 كيلومتر لقناة زارومبلا على حدودها مع الأكوادور.

**الفلبين:** استمرت مجموعتان متمردتان في استخدام الألغام المضادة للأفراد – الجيش الشعبي الحديث و جماعة أبو سياف. الحكومة إكتشفت مخزوناً من الألغام منزلية الصنع و التي على ما يبدو تعود لجبهة مورو التحررية الوطنية؛ و هذه أول حادثة ألغام تنخرط فيها جبهة مورو التحررية الوطنية منذ العام 1996. مجموعة متمردة أخرى - جبهة مورو التحررية الإسلامية - و التي تعهدت كتابياً بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد في أبريل / نيسان 2002؛ مع ذلك استمر وجود بعض المزارع حول استخدام جبهة مورو التحررية الإسلامية للألغام في العامين 2001 و 2002.

**البرتغال:** صححت البرتغال حجم مخزونها من الألغام حيث أفادت بأنه في نهاية العام 2001 وجدت أن لديها 231,781 لغمًا مضاداً للأفراد في المستودعات، أو بعبارة أخرى أقل بـ 40,629 لغمًا عما تم التصريح به سابقاً.

بدأ تدمير مخزون الألغام في العام 2002 و حتى مايو / أيار تم تدمير 36,654 لغماً. البرتغال صرحت أيضاً أن عدد الألغام المستبقاة لأغراض التدريب انخفضت إلى 1,115 لغماً. في فبراير / شباط 2002 أفادت وزارة الخارجية أنه لا داعي لسن تشريع تطبيقي إضافي لأن قانون العقوبات البرتغالي أصلاً يجرم النشاطات المحظورة.

**قطر:** في العام 2002 أكد وزير الخارجية القطري للمرصد العالمي للألغام أن القوات المسلحة القطرية لا تستخدم الألغام المضادة للأفراد، كما ليس لديها مخزوناً من الألغام باستثناء ما كان منها لغرض التدريب. قطر لم تبين ما إذا كانت الألغام الأمريكية المضادة للأفراد ستزال قبل الأول من أبريل / نيسان 2003 (و هو الموعد النهائي لتدمير مخزون الألغام). قطر لم تودع بعد تقريرها الأول للشفافية و الذي كان واجب الأداء في 27 سبتمبر / أيلول 1999.

**رومانيا:** في سبتمبر / أيلول 2001 تم إختيار رومانيا للإشتراك في القيام بمهام المقرر للجنة الدائمة لتدمير مخزون الألغام لمعاهدة حظر الألغام. رومانيا بدأت في تدمير مخزونها من الألغام في أغسطس / آب 2001 و بحلول أبريل / نيسان 2002 أفادت عن تدمير 130,474 لغماً مضاداً للأفراد. كما تتوقع الإنتهاء من تدمير مخزونها بحلول 2004 بسنة قبل حلول موعدها النهائي.

**رواندا:** تم تطهير حوالي 20من بين 35 منطقة من أكثر المناطق تلوثاً بالألغام في البلاد؛ فقد طهرت 9,712 متراً مربعاً من الأراضي، محتوية على 3,648 لغماً و ذخائر غير منفجرة. روندا أودعت تقريرها الأول للشفافية مشيرة فيه بأن لديها أيضاً مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد. القوات المتمردة -RCD Goma في جمهورية كونغو الديمقراطية و التي يتعاون معها الجيش الروندي جنباً إلى جنب، إعترفت استخدامها الجاري للألغام المضادة للأفراد.

**السنگال:** في العام 2001 تم التبليغ عن 54 ضحية جديدة للألغام الأرضية / الذخائر غير المنفجرة و هو إنخفاض بسيط عما تم التبليغ عنه في السنة الماضية. لم تنفذ عمليات نظامية لإزالة الألغام رغم أن الجيش مشترك في عدد من عمليات الإزالة. منذ منتصف العام 2000 إلى منتصف العام 2001 برنامج منظمة المعاقين الدولية للتوعية التعليمية بمخاطر الألغام وصل إلى سكان 680 قرية من بين 776 قرية يمكن الوصول إليها، استناد منها 59,583 طالب من المدارس.

**السيشل:** وضعت مسودة التطبيق الوطني للمعاهدة و التي تنتظر حالياً مصادقة مجلس الوزراء. السيشل لم تودع بعد تقريرها الأول للمادة 7 للشفافية و التي كانت واجبة الأداء في مايو / أيار 2001.

**سيراليون:** دخلت معاهدة حظر الألغام حيز النفاذ بالنسبة لسيراليون في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2001. لم تودع سيراليون تقريرها الأول للشفافية و الذي كان واجب الأداء في 20 مارس / آذار 2002.

**الجمهورية السلوفاكية:** اشتركت سلوفاكيا في ترؤس اللجنة الدائمة لتدمير مخزون الألغام إلى سبتمبر / أيلول 2001. ست فرق سلوفاكية لإزالة الألغام تعمل مع بعثة الأمم المتحدة في أنثيوبيا و اريتريا.

**سلوفينيا:** حتى 22 مايو / أيار 2002 دمرت سلوفينيا 121,919 لغماً مضاداً للأفراد، و بقي عليها تدمير 46,979 لغماً. تم دراسة التشريع الوطني لتطبيق المعاهدة من قبل الوزراء في مايو / أيار 2002. في العام 2001 ساهمت سلوفينيا بـ 418,373 دولار أمريكي لصندوق الإعتماد الدولي. صندوق الإعتماد الدولي في العام 2001 جمع 20,5 مليون دولار أمريكي - إنخفاض ملحوظ عن العام 2000

**جنوب أفريقيا:** استمرت جنوب أفريقيا في لعب دور قيادي في برنامج عمل المجالس غير الدورية لمعاهدة حظر الألغام و كان لها أثر بارز في تأسيس وحدة دعم تطبيق المعاهدة. كما كان دورها قيادياً في تشجيع عولمة و التطبيق الشامل لمعاهدة حظر الألغام في أفريقيا.

**اسبانيا:** إفتتحت اسبانيا المركز الدولي لإزالة الألغام و أشرفت على دورة تدريبية لمشاركين من لبنان و أمريكا الوسطى. تمويل قضايا الألغام في العام 2001 شكل 741,357 يورو (667,221 دولار أمريكي). أرسلت اسبانيا ثلاث فرق لإزالة الألغام إلى أفغانستان. في سبتمبر / أيلول 2001 صادق البرلمان على "الوثيقة الخضراء" التي تهدف إلى رفع تمويل قضايا الألغام.

**سورينام:** صادقت سورينام على معاهدة حظر الألغام في 23 مايو / أيار 2002. سورينام تجري جرداً لمخزونها الصغير من الألغام المضادة للأفراد.

**السويد:** إنتهت السويد من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في ديسمبر / كانون الأول 2001. ستحتفظ السويد بـ 13,948 لغماً مضاداً للأفراد للأغراض المسموحة و هو ثاني أعلى رقم للألغام المستبقاة لأي دولة من دول الأطراف في المعاهدة. تمويل قضايا الألغام في العام 2001 شكل إجمالي 91,6 مليون كرون سويدي (8,5 مليون دولار أمريكي) بزيادة عن العام 2000. في نوفمبر / تشرين الثاني 2001 إنتهت السويد من إعداد توجهات سياستها الجديدة في تمويل قضايا الألغام.

**سويسرا:** شكلت مساهمة سويسرا في العام 2001 لقضايا الألغام 8,4 مليون دولار أمريكي. في سبتمبر / أيلول 2001 تم اختيار سويسرا لتشارك في القيام بهام المقرر للجنة الدائمة لتدمير مخزون الألغام. المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام سيعقد في جنيف في سبتمبر / أيلول 2002.

**طاجكستان:** رغم إعتبار الأمم المتحدة إنضمام طاجكستان لمعاهدة حظر الألغام في 12 أكتوبر / تشرين الأول 1999 إلا أنه غير معروف ما إذا كانت طاجكستان تعتبر نفسها ملزمة رسمياً بمعاهدة حظر الألغام. روسيا أكدت مرة أخرى أنها زرعت الألغام المضادة للأفراد داخل طاجكستان و كما يقال بموافقة الحكومة الطجيكية. بعد الإنتهاء من عملية تقييم الاحتياجات في يوليو / تموز 2001 بدأت جمعية الهلال الأحمر الطجيكية برنامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. الألغام المزروعة من قبل أزيكستان ما زالت تقتل و تجرح المدنيين و الماشية في طاجكستان في العام 2001.

**تنزانيا:** ما زال ضحايا الألغام الارضية يردون إلى مخيم اللاجئين في تنزانيا من بوروندي و جمهورية كونغو الديمقراطية. تنزانيا لم تودع تقريرها الأول للشفافية للمادة 7 من المعاهدة و الذي كان واجب الأداء في 28 أكتوبر / تشرين الأول 2001.

**تايلاند:** المركز التايلاندي لقضايا الألغام يعيد النظر في الخطة الرئيسية للأعوام 2002 – 2006 القائمة على عملية الاستطلاع لآثار الألغام التي تمت في مايو / أيار 2002، المركز التايلاندي لقضايا الألغام طهر 4,4 مليون متر مربع من الأراضي. حتى يوليو / تموز 2002 تايلاند دمرت 266,245 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها من الألغام من بينها 186,899 لغماً منذ يونيو / حزيران 2001. أشتركت تايلاند في ترويس للجنة الدائمة للأوضاع العامة و عمليات المعاهدة منذ سبتمبر / أيلول 2001. عرضت تايلاند استضافة المؤتمر الخامس لدول الأطراف في العام 2003. أقيم مؤتمر إقليمي لمساعدة ضحايا الألغام في بانكوك في 6-8 نوفمبر / تشرين الثاني 2001. بين 13-15 مايو / أيار 2002 استضافت تايلاند الندوة الإقليمية حول الألغام في جنوب شرق آسيا.

**تونس:** في يناير / كانون الثاني 2002 استضافت الحكومة ندوة إقليمية حول معاهدة حظر الألغام في شمال أفريقيا. دمر الجيش 1000 لغم مضاد للأفراد في مستودعه كتعبير عن الحدث. تونس لم تودع تقريرها للشفافية لا في العام 2001 و لا في 2002.

**تركمنستان:** أودعت تركمنستان تقريرها الأول للشفافية لمعاهدة حظر الألغام في نوفمبر / تشرين الثاني 2001. كما أفادت عن تدمير أكثر من 400,000 لغماً مضاداً للأفراد منذ 1997 و بأنه بقي 761,782 لغماً في المستودعات. طلبت تمديد موعدها النهائي لتدمير مخزون الألغام لمدة سبع سنوات أخرى، لكن هذا النوع من التمديد غير مسموح به في إطار معاهدة حظر الألغام. تركمنستان لاحقاً اشارت إلى أنها ترغب في الوفاء بالموعد النهائي المتمثل بالأول من مارس / آذار 2003.

**أوغندا:** أنكرت أوغندا كل المزاعم حول استخدامها للألغام في جمهورية كونغو الديمقراطية في العام 200 و صرحت بأنها كان أجرت تحقيقات في إطار روح التعاون. أوغندا دعت الملحقيات العسكرية الأجنبية للتفتيش و التأكد من المزاعم القائلة بوجود خطوط إنتاج الألغام، و كانت نتيجة التفتيش عدم وجود أي خطوط إنتاج للألغام. أوغندا أودعت تقريرها الأول للشفافية للمادة 7 في مايو / أيار 2002 و الذي أظهر تفصيلاً علنياً حول مخزون الألغام المؤلف من 6,782 لغماً مضاداً. أوغندا ستحتفظ بـ 2,400 لغماً لأغراض التدريب. يتم تنفيذ برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام في المقاطعات الشمالية من غولو، كيتغوم و بادر و في مقاطعة كازيز في غرب أوغندا. ما زال هناك ضحايا جدد للألغام.

**المملكة المتحدة:** تمويل قضايا الألغام للعام 2001/2002 شكل 12 مليون جنيه استرليني و هو إنخفاض عن 16 مليون جنيه في العام 2000/2001. في أبريل / نيسان 2002 أفادت بعض التقارير قيام الشركة البريطانية PW للدفاع المحدودة بعرض توفير 500 لغم أرضي منتهكة التشريع الوطني و معاهدة حظر الألغام. مصنع المعدات العسكرية الباكستانية عرضت نوعين من الألغام المضادة للأفراد للبيع في المملكة المتحدة. في يناير / كانون الثاني 2002 وزارة الدفاع البريطانية تظاهرت بإجراء تحقيق بناء على المادة 8 لمعاهدة حظر الألغام تجاه الخروقات الفرضية للمعاهدة في المملكة المتحدة.



**الأوروغواي:** صادقت الأوروغواي على معاهدة حظر الألغام في 7 يونيو / حزيران 2001 ودخلت المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة لها في الأول من ديسمبر / كانون الأول 2001. أودعت الأوروغواي تقريرها الأول للشفافية في 23 أبريل / نيسان 2002. كما دمرت 432 لغماً مضافاً للأفراد من مايو / أيار 2000 إلى يونيو / حزيران 2002 مخلفة 1,728 لغماً في المخازن. خبراء إزالة الألغام لجيش الأوروغواي يعملون مع قوات حفظ السلام للأمم المتحدة المبعوثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**فنزويلا:** المرصد العالمي للألغام تأكد من وجود حقل ألغام صغير في قاعدة عسكرية بحرية على الحدود الكولومبية. فنزويلا لم تعترف علناً بامتلاكها للألغام المضادة للأفراد على أراضيها. حتى يوليو / تموز 2002 فنزويلا لم تودع تقريرها الأول للشفافية للمادة 7 من المعاهدة الذي كان واجب الأداء في 29 مارس / آذار 2000. المرصد العالمي للألغام تلقى أخباراً تفيد أن مخزون فنزويلا من الألغام يتألف تقريباً من 40,000 لغماً مضافاً للأفراد. في ديسمبر / كانون الأول 2001 أشار تقرير إعلامي بأن الجماعات المتقاتلة الكولومبية، EPLA، استخدمت المعدات المتفجرة داخل فنزويلا.

**اليمن:** في 27 أبريل / نيسان 2002 دمرت اليمن آخر 8,674 لغماً من مخزونها من الألغام المضادة للأفراد. وبين مايو / أيار 2001 إلى فبراير / شباط 2002 تم تطهير 2,2 مليون متر مربع من الأراضي من الألغام والذخائر غير المنفجرة. اليمن اشتركت في ترويس اللجنة الدائمة لإزالة الألغام منذ سبتمبر / أيلول 2001.

**زامبيا:** دخلت معاهدة حظر الألغام حيز النفاذ بالنسبة لزامبيا في الأول من أغسطس / آب 2001. زامبيا تعمل على دمج بنود معاهدة حظر الألغام في تشريعها الوطني. وقد كشفت و لأول مرة بأن لديها مخزون من الألغام يتألف من 6,691 لغماً سيتم الاحتفاظ بها جميعاً "فقط لأغراض التدريب". مركز زامبيا لقضايا الألغام تأسس في أغسطس / آب 2001 أقيم فيه تدريب لفرق الإدارة، الاستطلاع، التوعية التعليمية بمخاطر الألغام و إزالة الألغام. عمليات إزالة الألغام بدأت في مايو / أيار 2002. زامبيا أودعت تقريرها الأول للشفافية في 31 أغسطس / آب 2001 قبل أشهر من استحقاقه.

**زيمبابوي:** في ديسمبر / كانون الأول 2001 أعلن أن الجيش الزيمبابوي إنتهى من إزالة الألغام من 1,8 مليون متر مربع من الأراضي الواقعة حول حدودها الرئيسية التي تقطع موزمبيق. في العام 2002 تم تشكيل السلطة الوطنية لقضايا الألغام من أجل التنسيق في النشاطات الموجهة لضحايا الألغام و غير من النشاطات المتعلقة بالألغام الأرضية. في العام 2001 تم التبليغ عن خمس ضحايا جدد للألغام الأرضية. زيمبابوي استوضحت موقفها إزاء الأضرار المحتملة في العمليات العسكرية التي يتم استخدام الألغام المضادة للأفراد خلالها.

## الدول الموقعة على المعاهدة

**بوروندي:** ما زالت ترد بعض المزاعم حول استخدام فرق الجيش البوروندي للألغام المضادة للأفراد في بوروندي و في جمهورية الكونغو الديمقراطية. المرصد العالمي للألغام لم يتمكن من التأكد من هذه المزاعم أو تحديد أي من القوات - المتمردة أو الحكومية - مسؤولة عن الاستخدام المستمر للألغام. الحكومة تنكر و بشدة أي استخدام للألغام و دعت مرة أخرى بعثة استطلاعية لتقصي الحقائق. أعلنت بوروندي أن لديها مخزون من الألغام يتألف من 1,200 لغماً.

**قبرص:** في يناير / كانون الثاني 2002 عرضت حكومة قبرص على البرلمان مشروع قانون للاستجابة السريعة من أجل المصادقة على معاهدة حظر الألغام. أفادت قبرص بأنها ظهرت و أزال أكثر من 11,000 لغماً خلال السنتين المنصرمتين. كما أعلنت عن خططها لإزالة الألغام من الخط الحدودي الفاصل الموبوء بشدة بالألغام و الذي يقسم الجزيرة، إن أضطر الأمر سنبداً من طرف واحد.

**أنغويلا:** بدأ العمل بالإستطلاع الوطني شامل لآثار الألغام في أبريل / نيسان 2002. بينما لم يبدأ العمل بأي برنامج لإزالة الألغام في أنغويلا، تم تدريب شركتين مختصة بإزالة الألغام و تنفيذ أعمال استطلاعية منذ فبراير / شباط 2002. خلال العام 2001 حوالي 200,000 شخص تلقى بعض أنواع التوعية بمخاطر الألغام. في أبريل / نيسان 2002 أنغويلا قدمت إلى الأمم المتحدة خرائط مفصلة عن الألغام التي زرعتها قواتها في أريتريا خلال فترة النزاع على الحدود. في العام 2001 رُصدت على الأقل 71 ضحية للألغام الأرضية / الذخائر غير المنفجرة و هو إنخفاض ملحوظ عن السنوات المنصرمة.

**اليونان:** في 19 مارس / آذار 2002 صوت البرلمان اليوناني بالإجماع لصالح المصادقة على معاهدة حظر الألغام. وسيتم إيداع صك مصادقتها في نفس وقت إيداع تركيا لصك إنضمامها. يقدر مخزون اليونان من الألغام بـ 1,25 مليون لغم مضاد للأفراد. اليونان صرحت أن عمليات إزالة الألغام في حقولها الواقعة على الحدود اليونانية-البulgارية قد أختتمت في ديسمبر / كانون الأول 2001 و التي أفضت إلى تدمير 25,000 لغم مضاد للمركبات. ما زال المهاجرون غير الرسميون القادمون عبر الحدود يقعون ضحايا للألغام.

**غويانا:** أقيمت ندوة حول معاهدة حظر الألغام في جورج تاون في مايو / أيار 2002. عرض إقترح برلماني لمصادقة المعاهدة على المجلس الوطني.

**إندونيسيا:** لقد تقدمت إندونيسيا نحو المصادقة على معاهدة حظر الألغام. كما أسست مجموعة العمل الوطنية الخاصة بمعاهدة حظر الألغام. في مايو/ أيار 2002 كشفت إندونيسيا و لأول مرة بأن لديها مخزون من الألغام يتألف من 16,000 لغمًا مضادًا للأفراد.

**ليتوانيا:** في يوليو / تموز 2001 لبتوانيا أودعت بشكل طوعي تقريرها الأول للمادة 7 للشفافية كمؤشر لإمتثال الحكومة ببنود معاهدة حظر الألغام. لبتوانيا أفادت أن مخزونها من الألغام يتألف من 8,091 لغمًا مضادًا للأفراد لغرض التدريب.

**بولندا:** شاركت بولندا في إجراءات معاهدة حظر الألغام لكنها لم تتخذ خطوات محددة تجاه المصادقة. مسؤولون رسميون من وزارة الدفاع قدروا أن تدمير مخزون بولندا للألغام المضادة للأفراد سيكلف "عدة ملايين من الزلوتي" كما قدر بشكل غير رسمي أن حجم المخزون يقدر بحوالي مليون لغم. فرق المهندسين حددت نوع الألغام المخزونة. بولندا أنفقت بحدود 6 ملايين دولار أمريكي في العام 2001 للعملية الوطنية إزالة الألغام و مخلفات الذخائر العسكرية المنفجرة مدمرة 3,842 لغمًا و 45,000 وحدة من الذخائر غير المنفجرة. في مارس / آذار 2002 تم إرسال 39 خبير في إزالة الألغام إلى أفغانستان.

**السودان:** بعد التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار المتعلقة بمنطقة النوبة الجبلية، بدأت سلسلة من البرامج الجديدة لقضايا الألغام. نفذت عدد من عمليات التقييم في كل من المناطق الخاضعة للسيطرة الحكومية و المتمردين. الولايات المتحدة الأمريكية وظفت جزء من قوة الإستجابة السريعة لإزالة الألغام في السودان من أجل إزالة الألغام من الطرقات في منطقة النوبة الجبلية على إمتداد خمسة أسابيع. المبادرة السودانية للمعلومات و الاستجابة تأسست في العام 2001. بين أبريل / نيسان 2001 و مارس / آذار 2002 عملية "إنقاذ حياة الأبرياء" ظهرت 329 ميل من الطرقات و 263,093 متر مربع من الأراضي. كل من الحكومة و متمرد SPLA كرر تعهده بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد رغم ذلك ما زالت ترد بعض المزاعم غير المؤكدة حول قيام كلا الطرفين باستخدامها.

**أوكرانيا:** في ديسمبر / كانون الأول 2001 وقعت أوكرانيا و حلف الشمال الأطلسي على إتفاقية عمل لتدمير مخزون أوكرانيا من ألغام PMN. في العام 2001 خبراء إزالة الألغام الأوكرانيين أزالوا 15,500 لغم و ذخائر غير منفجرة معظمها من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

## الدول غير الموقعة على المعاهدة

**أفغانستان:** أفغانستان عايشت العديد من التغيرات الأساسية السياسية، العسكرية و الإنسانية. مجلس الوزراء وافق على إنضمام أفغانستان إلى معاهدة حظر الألغام في 29 يوليو / تموز 2002 و في اليوم التالي وزير الخارجية وقع على صك الإنضمام نيابة عن الحكومة الإنتقالية لدولة أفغانستان الإسلامية. طبقاً لعمليات قضايا الألغام أجبرت على التوقف بعد 11 سبتمبر / أيلول 2001. البنية التحتية لبرامج قضايا الألغام عانت الكثير خلال النزاع العسكري اللاحق؛ حيث قامت بعض المجموعات المقاتلة بالإستيلاء على المكاتب، مصادرة المركبات و المعدات، و أعتمدت على الكادر المحلي. قتل أربعة خبراء إزالة الألغام و كلني رصد الألغام خلال الغارات الأمريكية. العمليات العسكرية أضافت المزيد من التهديدات على حياة السكان خاصة القنابل العنقودية الأمريكية و الذخائر التي تبعثرت من المستودعات التي ضربت خلال الغارات الأمريكية و أيضاً بفعل الزراعة الجديدة للألغام و القنابل المدسوسة من قبل التحالف الشمالي، طالبان و مقاتلي القاعدة.

عجز ميزانيات بعض برامج قضايا الألغام في أفغانستان قبل أحداث 11 سبتمبر / أيلول 2001 هددت بإيقاف برامج قضايا الألغام. و لكن منذ أكتوبر / تشرين الأول 2001 خصص حوالي 64 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في أفغانستان. و بحلول مارس / آذار 2002 رجعت برامج إزالة الألغام، إستطلاع آثار الألغام، و النوعية التعليمية بمخاطر الألغام إلى سابق مستوياتها و إتسعت منذ ذلك الحين من مرحلة العام 2001.

في العام 2001 منظمة غير حكومية معنية بقضايا الألغام استطلعت حوالي 14,7 مليون متر مربع من الأراضي و 80,8 مليون متر مربع من ميادين القتال السابقة، و ظهرت حوالي 15,6 مليون متر مربع من الأراضي الملوثة و 81,2 مليون متر مربع من ميادين القتال السابقة. حوالي 730,000 مدني تلقى توعية تعليمية بمخاطر الألغام. كما تم تدمير إجمالي 16,147 لغماً مضاداً للأفراد، و 1,154 لغماً مضاداً للمركبات و 328,398 من الذخائر غير المنفجرة. من 95 إلى 99 % من النشاطات كانت قد إنتهت قبل 11 سبتمبر / أيلول 2001. للجنة الدولية للصليب الأحمر رصدت 1,368 ضحية جديدة للألغام الأرضية و الذخائر غير المنفجرة في أفغانستان في العام 2001، إلا أن الرقم غير كامل.

**أرمينيا:** المركز الوطني الأرميني لقضايا الألغام أفتتح رسمياً في مارس / آذار 2002. تم تدريب شركتين مؤلفة من 80 موظف على البرامج الإنسانية لقضايا الألغام، بينها قطاع لكراب رصد الألغام.

**أنديزابان:** نفذت عملية استطلاع شاملة في 11 مقاطعة و وجد أن 50 مليون متر مربع من الأراضي موبوء بالألغام و الذخائر غير المنفجرة. كما تم التعرف على 84 حقل ألغام و وضع العلامات عليها. بمساعدة الأمم المتحدة تم تبني الخطة الوطنية الاستراتيجية الأديرية لقضايا الألغام في أكتوبر / تشرين الأول 2001.

**روسيا البيضاء:** كررت روسيا البيضاء رغبتها بالإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام، حال تلقينا المساعدة اللازمة لتدمير مخزونها من الألغام و الذي يتألف من 4,6 مليون تقريباً من الألغام المضادة للأفراد. في العام 2001 دمرت روسيا البيضاء 3,276 لغماً من مخزونها من الألغام و ظهرت 3,5 مليون متر مربع من الأراضي، محتوية على 11,926 من الذخائر غير المنفجرة و 65 لغماً مضاداً للأفراد. في مارس / آذار 2002 منحت كندا روسيا البيضاء 20 جهازاً لرصد الألغام، وهي أول مرة تتلقى فيها البلاد مساعدة دولية لعملياتها لإزالة الألغام و الذخائر غير المنفجرة.

**بورما (ميانمار):** الجيش الميانماري استمر في زرع الألغام داخل البلاد و على حدودها مع تايلاند. كجزء من الخطة الجديدة "التسوير البلاد". قيادة مركز الإقليم الساحلي أصدر الأوامر لكتائبه من فيلق تيناسرين بأن يزرع الألغام على إمتداد الحدود التاي-بورمية. علاوة على ذلك ثلاث مجموعات متمردة لم يعلن في السابق استخدامها للألغام، اكتشف استخدامها للألغام الأرضية في العام 2002: جبهة باو الشعبية التحررية، اتحاد كل مسلمي بورما و جيش و الوطني. بالتالي حالياً 13 مجموعة متمردة تستخدم الألغام.

**جمهورية أفريقيا الوسطى:** في يونيو / حزيران 2002 وقع الرئيس على قانون الإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام. جمهورية أفريقيا الوسطى صرحت رسمياً و لأول مرة أن لديها مخزون صغير من الألغام المضادة للأفراد لأغراض التدريب؛ لكنها لم تستخدم، تنتج أو تصدر الألغام.

**مصر:** في مايو/ أيار 2001 أعلن رئيس الوزراء أن مصر ستبدأ برنامجاً وطنياً لتنمية الساحل الشمالي الغربي، من ضمنه أدرج برنامج لإزالة الألغام. اللجنة الوطنية للألغام الأرضية لم تجتمع منذ مايو / أيار 2001. أجرت الولايات المتحدة الأمريكية تدريباً لخبراء إزالة الألغام المصريين بين مايو / أيار و أغسطس / آب 2001. تم التبليغ عن 11 ضحية جديدة للألغام و الذخائر غير المنفجرة في العام 2001.

**فنلندا:** صادق البرلمان الفنلندي على الإنضمام بمعاهدة حظر الألغام بحلول العام 2006. منحت فنلندا حوالي 4,5 مليون دولار أمريكي لبرامج قضايا الألغام في العام 2001. علاوة على ذلك، كانت لديها مشاريع ميكانيكية لإزالة الألغام في كمبوديا، موزمبيق و كوسوفو خلال فترة التقرير.

**جورجيا:** صرح مسؤول رسمي جورجي من وزارة الدفاع للمرصد العالمي للألغام أن القوات المسلحة الجورجية زرعت الألغام المضادة للأفراد في عدد من ممرات أخدود كودوري في العام 2001. الحكومة أنكرت ذلك. كما وردت بعض المزاعم حول قيام بعض المجموعات المسلحة الخاصة من جورجيا بزرع الألغام في أبخازيا. روسيا بدأت إجراءات تدمير مخازنها المهجورة للألغام في جورجيا. بناءً على ما أوردته لجنة الحملة الجورجية لحظر الألغام الأرضية أنه تم رصد 98 ضحية جديدة للألغام / الذخائر غير المنفجرة في جورجيا في العام 2001.

**الهند:** في ديسمبر/ أيلول 2001 بدأت الهند في زراعة الألغام المضادة للأفراد و المضادة للمركبات على إمتداد 1,800 ميل من حدودها مع باكستان. و هذه تبدو أكبر عملية زرع للألغام في العالم منذ سنوات عديدة. لقد وردت العديد من التقارير عن إصابات المدنيين و التي أثارت التساؤلات حول فاعلية التدابير المتخذة لحماية المدنيين، كما هو مطلوب في البروتوكول الثاني المعدل لإتفاقية الأسلحة التقليدية. و هذه تثير أيضاً بعض المخاوف حول احتمال استخدام الهند الألغام غير القابلة للرصد. و قد تم التبليغ عن 332 ضحية على الأقل خلال العام 2001، و 180 ضحية أخرى تم التبليغ عنها بين يناير / كانون الثاني و 17 يونيو / حزيران 2002. السفير الهندي راکش سود ترأس اللجنة الرئيسية الأولى خلال مؤتمر الاستعراض الثاني لإتفاقية الأسلحة التقليدية و حالياً يتراس مجموعة الخبراء الحكوميين المعنية بقضايا مخلفات الحرب المنفجرة و الألغام المضادة للمركبات.

**إيران:** رغم إعلان إيران قرار منع التصدير في العام 1997 إلا أن منظمات إزالة الألغام في أفغانستان ما زالت تصادف العديد من الألغام الإيرانية، المؤرخة بالأعوام 1999 و 2000. و أيضاً في أوائل شهر يناير / كانون الثاني 2002 الجيش الإسرائيلي صادر ألغام مضادة للأفراد إيرانية الصنع من على باخرة و حسب المزاعم كانت مخصصة لفلسطين. بناءً على تصريح عسكري رسمي إيراني أنه من مارس / آذار 2001 إلى مارس / آذار 2002، تم تطهير 70 مليون متر مربع من الأراضي؛ محتوية على 3,2 مليون لغم مضاد للأفراد، و 914,000 لغم مضاد للدبابات و 4,236 من الذخائر غير المنفجرة. مشروع جديد مشترك مع الأمم المتحدة يهدف إلى إنشاء و تطبيق برنامج وطني شامل لقضايا الألغام.

**إسرائيل:** في يونيو / حزيران 2002 رئيس الوزراء أرييل شارون صرح معارضته الشديدة لزرع الألغام على إمتداد السور الجديد الذي تم بناؤه في الضفة الغربية. إسرائيل أودعت تقريرها الأول للبروتوكول الثاني المعدل لإتفاقية الأسلحة التقليدية، و هي أول مرة تقدم فيها إسرائيل معلومات مفصلة عن ألغامها للمجتمع الدولي.

**جمهورية كوريا:** في العام 2001 جمهورية كوريا أزالته حوالي 4,700 لغماً أرضياً من المنطقة المحيطة بالقاعدة العسكرية في المناطق التي يتم تعميمها. كما أنها أزالته 840 لغماً و ظهرت 850,000 متر مربع من الأراضي في الطرقات الرابطة بين الكوريتين جنوب منطقة الحكم المدني. جمهورية كوريا صادقت على البروتوكول الثاني المعدل لإتفاقية الأسلحة التقليدية في 9 مايو / أيار 2001. باحثي المرصد العالمي للألغام في آسيا الباسيفيك أقاموا إجتماعهم الإقليمي في سيول في أكتوبر / تشرين الأول 2001. و قد أخرجت إلى النور معلومات تقيد أن قرابة نصف كمية الـ 1,1 مليون من الألغام الأمريكية

"الصامته" المخصصة للقتال في كوريا مخزونة في أمريكا، و أن خطة أمريكا لنقل أكثر من 560,000 لغماً المخزونة مسبقاً في جنوب كوريا إلى قوات الجمهورية الكورية على مستعدة حال قيام النزاع.

**الكويت:** مصدر من وزارة الدفاع أفاد للمرصد العالمي للألغام أن الكويت لا تستخدم الألغام الأرضية. صرح مسؤولون أن الكويت أزلت 45,845 لغماً مضاداً للأفراد من الأراضي بعد حرب الخليج و دمرتها بعد أن كانت في المستودعات لوهلة. ما زالت العمليات مستمرة لاستطلاع إزالة الألغام و التأكد من جودة الأراضي التي ظهرت مسبقاً من الألغام.

**كرغيزستان:** في يونيو / حزيران 2001 أصدرت الحكومة الكرغيزية مرسوماً يتعلق بعمليات إزالة الألغام و برامج التوعية بمخاطر الألغام. و قد أفادت كرجيزستان أنها طهرت 320,000 متر مربع من الأراضي الواقعة على الحدود الأذربيجية؛ أعلنت أذربيجان أن عملية إزالة الألغام هذه غير مشروعة. بالتالي لاحقاً إتفقتا أذربيجان و كرجيزستان بحظر زراعة الألغام في مناطق معينة. وزارة حالة الطوارئ بدأت في تنفيذ برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام بين سكان المناطق الشديدة الخطورة.

**جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية:** في العام 2001 تم تطهير 8,74 مليون متر مربع من الأراضي في تسع مديريات. و قد وجهت برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام لحوالي 182,000 شخص في 766 قرية. و بناء على سجلات مركز لاو للذخائر غير المنفجرة؛ قتل 35 شخصاً و جرح 87 آخرين بالذخائر غير المنفجرة أو بالألغام في العام 2001.

**لبنان:** أفاد الجيش اللبناني أن عدد المناطق الموبوءة بالألغام هو 2,146 منطقة حتى فبراير / شباط 2002، تقريباً ضعف عدد المناطق التي تم التبليغ عنها في مايو / أيار 2001. في نوفمبر / تشرين الثاني 2001 تم تأسيس المجموعة الدولية للدعم من أجل التنسيق تمويل قضايا الألغام في لبنان. الإمارات العربية المتحدة بدأت في منح عقود لبرامج قضايا الألغام في ظل الـ 50 مليون دولار أمريكي التي خصصت للبنان في مايو / أيار 2001. الممولين الآخرين ساهموا بأكثر من 12 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2001. هذا و قد طهر الجيش اللبناني أكثر من 1,5 مليون متر مربع من الأراضي؛ المنظمات غير الحكومية و الجيوش الأجنبية طهرت المزيد من الأراضي. UNIFIL أتم عملية استطلاع فنية في جنوب لبنان في العام 2002. مجموعة استشارة قضايا الألغام بدأت عملية استطلاع وطنية شاملة في مارس / آذار 2002. في العام 2001 رصدت 90 ضحية جديدة للألغام / الذخائر غير المنفجرة و هو انخفاض عن 113 ضحية للعام 2000.

**منغوليا:** رئيس منغوليا عبر عن تأييد إجراءات الإنضمام لمعاهدة حظر الألغام.

**المغرب:** في يناير / كانون الثاني 2002 صرحت المغرب إمتثالها لمعاهدة حظر الألغام "بشكل واقعي". المغرب صادقت على البروتوكول الثاني المعدل للأسلحة التقليدية في 19 مارس / آذار 2002.

**النيبال:** إزداد استخدام الألغام من قبل جبهة ماوست الشعبية المتحدة مع تآزم النزاع. و الآن تم التبليغ عن حوادث للألغام في 71 مقاطعة بين 75 مقاطعة مقارنة بـ 37 مقاطعة التي تم التبليغ عنها السنة الماضية. بناء على المعلومات التي جمعتها الحملة النيبالية لحظر الألغام في العام 2001 قتل 214 شخصاً و جرح 210 آخرين في 148 حادثة للألغام و الذخائر المنفجرة منزلية الصنع. ما زالت هناك بعض المؤشرات الخطيرة حول استخدام القوات الحكومية – كل من الشرطة و الجيش – للألغام المضادة للأفراد.

**باكستان:** كجزء من عملية التسليح العسكري منذ ديسمبر / كانون الأول 2001 كل من باكستان و الهند زرعت أعداد كبيرة من الألغام المضادة للأفراد على إمتداد حدوديهما المشتركة. التقارير التي بلغت عن حصد ضحايا جدد للألغام نتيجة الزرع الحديث، أثارت التساؤلات عن مدى فاعلية المعايير التي اتخذت من أجل حماية المدنيين. في أبريل / نيسان 2002 زعم قيام مصانع المعدات العسكرية الباكستانية بعرض نوعين من الألغام المضادة للأفراد للبيع في المملكة المتحدة. باكستان أعتزفت بأنها بدأت إنتاج الألغام القابلة للرصد يدوية الدس و الألغام القابلة للتحكم عن بعد. في العام 2001 تم رصد 92 ضحية جديدة للألغام بينهم 36 طفلاً.

**روسيا الفيدرالية:** استمرت القوات الروسية في زرع الألغام المضادة للأفراد في الشيشان. من جهة أخرى زادت روسيا من مشاركتها في البرامج الدولية المتعلقة بقضايا الألغام.

**المملكة العربية السعودية:** مسؤولون سعوديون أكدوا للمرة الأولى أن السعودية لديها مخزون من الألغام المضادة للأفراد. كما أنهم أكدوا أن الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تخزن ألغاماً على أراضيها، و لكنها أعقبت بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع استخدام هذه الألغام من على الأراضي السعودية.

**الصومال:** على ما يبدو أن استخدام الألغام الأرضية ما زال جارياً خلال النزاع القائم بين العديد من الميليشيات. عدم الاستقرار و النزاعات أوجبت تأسيس برنامج قضايا الألغام و البدء في نشاطات قضائية للألغام.

**سريلانكا:** منذ ديسمبر / كانون الأول 2001 لم ترد أي تقارير عن استخدام جديد للألغام؛ سواء من قبل الحكومة أو القوات المتمردة. إتفاقية رسمية بوقف إطلاق النار دخلت حيز النفاذ في 23 فبراير / شباط 2002. في بنابر / كانون الثاني 2002 لأول مرة قائد قوات LTTE المتمردة صرح عن تأييده لحظر الألغام المضادة للأفراد. مكتب سكرتارية وزارة الدفاع قدرت أن هناك حوالي 700,000 لغماً في الأرضي. إتفاقية وقف إطلاق النار أخيراً مكنت من تنفيذ عدد كبير من نشاطات قضايا الألغام و لكن هناك قلق كبير؛ أن مشكلة الألغام قد تعرض الأشخاص المبعدين للخطر حالما يبدأون في العودة إلى أوطانهم. في مارس / آذار 2002 البنك الدولي قدم مليون دولار أمريكي لمشروع متعلق بقضايا الألغام و المنفذ من قبل الأمم المتحدة. اليونيسيف أستاذت برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام في جافنا. و كما يبدو فإن عدد الضحايا الجدد الذي تم التبليغ عنهم إزداد خلال العام 2001 إلى أكثر من 300 ضحية.

**تركيا:** تشريعاتها الوطنية في مراحلها النهائية للموافقة على الإنضمام إلى المعاهدة. في مارس / آذار 2002 جددت تركيا حظرها لتصدير الألغام إلى ما لا نهاية. كما أفادت تركيا أنها دمرت 10,638 لغماً من مختلف المناطق الحدودية بحلول نهاية العام 2001. الإتفاقية الموقعة مع بلغاريا حول عدم استخدام الألغام و إزالة الألغام المضادة للأفراد من حدوديهما المشتركة دخلت حيز النفاذ في الأول من مايو / أيار 2002. الحكومة إتهمت PKK بالاستخدام المستمر للألغام المضادة للأفراد. PKK أنكرت هذه المزاعم و أبدت عن رغبتها في حظر الألغام المضادة للأفراد. بناء على ما أفادته المؤسسة التركية لحقوق الإنسان الألغام الأرضية و الذخائر غير المنفجرة قتلت 16 شخصاً و جرحت 33 آخرين في العام 2001.

**الولايات المتحدة الأمريكية:** إدارة بوش عملت على مراجعة سياستها المتعلقة بالألغام منذ يونيو / حزيران 2001. و قد أقرتحت وزارة الدفاع في نوفمبر / تشرين الثاني 2001 أن على الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن إلتزامها للإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام في العام 2006 و أيضاً التخلي عن جزء من برامج تطوير بدائل للألغام الأرضية. تمويل البرامج الإنسانية الدولية لقضايا الألغام للسنة المالية 2001 كانت 81,8 مليون دولار أمريكي، و هو أكبر مبلغ مقدم من دولة واحدة و لكنه أيضاً يشكل إنخفاضاً عن السنة السابقة. الألغام قتلت واحداً و جرحت ستة من القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان.

**أزبكستان:** استمرت أزبكستان في زرع الألغام على حدودها مع طاجكستان على الأقل حتى يونيو / حزيران 2001. أزبكستان أعلنت أن علمية إزالة الألغام التي نفذتها كرجيزستان على الحدود المنتازع عليها غير مشروعة. و لاحقاً وافقت كل من السلطات الأذربيجية و الكرجيزية على عدم السماح بالزراعة الجديدة للألغام في مناطق معينة. في العام 2001 رصدت على الأقل 28 ضحية جديدة للألغام الأرضية في أزبكستان.

**فيتنام:** نشاطات قضايا الألغام المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية استمرت في التوسع، محتوية المنطقة الواقعة خارج مقاطعة قانغ تري و لأول مرة. عملية استطلاع آثار الألغام / الذخائر غير المنفجرة لم تبدأ بعد.

**جمهورية يوغسلافيا الفدرالية:** جمهورية يوغسلافيا الفدرالية بدأت في إجراءات الإنضمام إلى المعاهدة حظر الألغام. أفادت جمهورية يوغسلافيا الفدرالية عن تدمير 90,000 لغماً مخزونا من الألغام المضادة للأفراد من أبريل / نيسان 2001 إلى مايو / أيار 2002 و طلبت تقديم يد العون لتتمكن من التعامل مع عمليات التدمير و إزالة الألغام المستقبلية. جمهورية يوغسلافيا الفدرالية أسست مركز قضايا الألغام في بلغراد في أبريل / نيسان 2002.

## غيرها

**أبخازيا:** في العام 2001 السلطات الأبخازية قالت للمرصد العالمي للألغام و لأول مرة بأن الجنود الأبخاز يستخدمون الألغام المضادة للأفراد. أبخازيا أكدت أن القوات الأبخازية و الجورجية استخدمت الألغام المضادة للأفراد في وادي كودور في أكتوبر / تشرين الأول 2001. كما استمرت المجموعات المسلحة

تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002: نحو عالم خالٍ من الألغام

www.icbl.org/lm/2002

الجورجية الخاصة في التسلسل إلى أبخازيا و زرع الألغام المضادة للأفراد هناك. من 1998 إلى فبراير / شباط 2002 منظمة HALO Trust طهرت 945,868 متر مربع من الأراضي. كما طهرت أهم عناصر البنية التحتية في أبخازيا من الألغام. و حتى مارس / آذار 2002 وجهت برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام لحوالي 40,000 شخصاً في أبخازيا.

**الشيشان:** استمرت كل من القوات الروسية والشيشانية في زرع الألغام المضادة للأفراد. كما استمرت اليونيسيف و اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ برامج التوعية التعليمية بمخاطر الألغام و مساعدة ضحايا الألغام في شمال القوقاز. في العام 2001 رصدت على الأقل 154 ضحية من المدنيين بفعل الألغام الأرضية، الذخائر المنزلية الصنع و الذخائر غير المنفجرة.

**الاتحاد الأوروبي:** في العام 2001 ساهم الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء بـ 142,5 مليون يورو (127,9 مليون دولار أمريكي) لقضايا الألغام، بما فيها 28,9 مليون يورو (25,5 مليون دولار) من الاتحاد الأوروبي نفسه.

**كوسوفو:** في ديسمبر / كانون الأول 2001 صرح مركز التنسيق في قضايا الألغام التابع للأمم المتحدة بإنهاء عملية إزالة الألغام و الذخائر من كل حقول الألغام المعروفة المتوزعة في المنطقة. كما أنه سلم مسؤولية برامج قضايا الألغام إلى UNMIK و الهيئات المحلية. عملية السنوات القليلة المقبلة ستحتاج إلى عملية إزالة الألغام من المستوى البسيط. أنفقت حوالي 85 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في المقاطعة منذ يونيو / حزيران 1999. هذا أدى إلى تطهير أكثر من 32 مليون متر مربع من الأراضي و تدمير أكثر من 50,000 لغماً و الذخائر العنقودية و غير من الذخائر غير المنفجرة. في العام 2001 تم تطهير أكثر من 8 ملايين متر مربع من الأراضي. ما يزال اكتشاف مستودعات الأسلحة المتضمنة الألغام المضادة للأفراد مستمراً. إنخفاض عدد القتلى و الجرحى من المدنيين خلال العام 2001 ليشكل 22 ضحية بينها 9 قتلى.

**شمال العراق (كردستان العراق):** من العام 1998 و حتى منتصف 2002 تم تطهير أكثر من 9,7 مليون متر مربع من الأراضي في إطار برنامج الأمم المتحدة لقضايا الألغام. في العام 2001 مجموعة استشارة قضايا الألغام غير الحكومية و المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية طهرت أكثر من مليون متر مربع من الأراضي. برنامج الأمم المتحدة لقضايا الألغام إنتهى من عملية الاستطلاع لآثار الألغام في أبريل / نيسان 2002. بين ديسمبر / كانون الأول 2000 و يونيو / حزيران 2002 قدم برنامج الأمم المتحدة لقضايا الألغام برامج للتوعية التعليمية بمخاطر الألغام لأكثر من 143,175 منتقياً. ماطلة و رفض الحكومة العراقية في منح التأشيرات لخبراء قضايا الألغام عرقل البرنامج.

**فلسطين:** رصدت 20 ضحية للألغام و الذخائر غير المنفجرة في العام 2001، و 45 ضحية أخرى رصد فقط خلال الأشهر الأربعة و النصف الأولى من العام 2002. نفذ أكثر من 90 نشاطاً للتوعية التعليمية بمخاطر الألغام خلال فترة التقرير.

**الأرض الصومالية:** بدأت عملية استطلاع شامل لآثار الألغام في الأرض الصومالية في مايو / أيار 2002 و يفترض إنتهاؤها في فبراير / شباط 2003. ثلاث منظمات غير حكومية تنفذ عمليات إزالة الألغام. في العام 2001 قتل 33 شخصاً و جرح 70 آخرين في 98 حادثة للألغام / الذخائر غير المنفجرة.

**الصحراء الغربية:** بوليساريو صرحت أنها لم تستخدم الألغام المضادة للأفراد منذ إتفاقية العام 1991 لوقف إطلاق النار و ليس لديها مخزون من الألغام. بوليساريو تتهم المغرب باستمرار استخدام الألغام. لا توجد برامج إنسانية لقضايا الألغام منذ مايو / أيار 2000.